بسم الله الرحمن الرحيم

صوت البحرين

العدد ١٠٤، سبتمبر ١٩٩١، صفر/ربيع الاول ١٤١٢هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

رفض الاصلاحات السياسية في الخليج.. لماذا؟

احتلت الكويت وتحررت، سقط آل الصباح من الحكم وعادوا اليه، هزم مجلس التعاون في اول امتحان حقيقي منذ تأسيسه واعاد الاسياد الاعتبار اليه، تغيرت انظمة الحكم في كثير من دول العالم، حدث كل ذلك وكانه لم يحدث من وجهة نظر حكام الخليج. فالاوضاع على ما هي عليه ولعلها تتجه نحو الاسوأ اذا لم يحدث الاصلاح السياسي المطلوب شعبيا ودوليا وفي اسرع وقت ممكن. وفي هذا الاطار تحرك عدد من الشخصيات البحرانية مؤخرا وذهب وفد منهم الى رئيس الوزراء، خليفة بن سلمان آل خليفة، يطالبونه بما كانوا موعدين به خلال ازمة الكويت. وكانت الحكومة قد وعدت باعادة النظر في الوضع السياسي العام واشارت الى امكان العمل بالدستور واعادة الحياة البرلمانية الى البلاد. كان ذلك بعد الاحتلال العراقي للكويت وتسليط الاضواء العالمية على ما يحدث داخليا في دول المنطقة، وتوجه رسائل الاعلام العالمية الى عدد من دولها لمتابعة تطورات الازمة في الصيف الماضي.

رئيس الوزراء استقبل الوفد وبقي يستمع الى مطالبهم. وفي نهاية اللقاء قال لهم وهو يودعهم: نحن اليوم اقوى مما كنا عليه بالامس. هذه الرسالة كانت كافية لاقناع من كان يطمع في تغيير الاوضاع بان ذلك حلم غير قابل للتحقق في ظل حكم القبائل الخليجية الحالية. فاذا كانت الكويت وهي البلد التي اشعلت من اجل تحريره حرب كبيرة وجمع لاجل ذلك من القوات ما لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية، محرومة من العمل البرلماني او حتى الوعد القاطع به من قبل آل الصباح، فما بالك بالبلدان الاخرى التي لم يحدث لها ما حدث للكويت مثل السعودية والبحرين؟ ما الذي سيدفع العائلتين الحاكمتين في هذين البلدين للتنازل عن حالة السلطة المطلقة والسماح للشعب بالتكلم وابداء الراي والمشاركة في صنع القرار السياسي وادارة البلاد؟ ولماذا يعطي حاكم مثل الشيخ زايد بن سلطان، حاكم ابو ظبي، حق المحاسبة للناس ليسالوه عن تبذير اموال البلاد والفساد الاداري ودوره في قضية بنك الاعتماد والتجارة الدولي. وهل سيقبل خليفة بن حمد آل ثاني، حاكم قطر، بان يكون لشعب قطر موقع في صنع القرارات الخطيرة التي تهدد ليس امن البلاد فحسب، بل امن الخليج كله، فيساله مثلا عن حكمة استعمال القوة وتحريك الاساطيل والاعتداء على سيادة البحرين من اجل جزيرة لم تقع تحت حكمهم قط؟

حكام الخليج ليسوا مستعدين لذلك، ويتهمون الشعب بانه هو الذي لا يستطيع التكيف مع الحالة الديمقراطية والانتخابات والمشاركة السياسية. ولكن ليس في هذا العالم من يصدق هذه الدعاوى. يقولون ان مجالسهم مفتوحة لشكاوى المواطنين، وهذه هي افضل الوسائل لحل مشاكل الناس، واقصر الطرق للتوصل الى وضع اداري خالي من البيروقراطية. انهم يعلمون ان الوضع الاداري لا يسهل للمواطنين امورهم، ولكن الشيخ مستعد لاستقبال من لديه شكوى وتقديمها اليه مباشرة ملتمسا منه التدخل والمساعدة. هذا امر ممكن، ولكنه يعني الكثير في نظرنا. فالحاكم يرفض ان تكون الدولة قائمة على وجود المؤسسات الادارية والاجتماعية القادرة على التعامل مع قضايا الناس، ويصر على ان تبقى مفاتيح كل الامور بيده، من اصغرها الى اكبرها. فهو الذي يملك قرار الحرب والسلم وهو الذي يملك قرار اعطاء البلاد قاعدة عسكرية للاجانب، وهو الذي يقرر ميزانية البلاد وحقه وعائلته منها، وهو الذي يملك حل مشاكل الناس او تعقيدها. اما ان يكون ذلك خاضعا لارادة الناس عبر ممثليهم فتلك امر مرفوض وخيار غير قابل للمناقشة. وملخص ذلك ان الحاكم هو عين البلاد، يحكم الارض ومن عليها، وهذا هو النظام الفرعوني المقيت الذي يتكره القرآن والذي قضى عليه في البلدان المتحضرة. فاصبحنا نسمع عن انتهاء فترة حكم الرئيس او رئيس الوزراء. وسمعنا عن تقديم حكام او رؤساء وزراء الى القضاء بسبب ما اقترفته ايديهم خلال فترة حكمهم من استلاب لاموال الشعب واساءة استعمال المناصب والنفوذ وسوء معاملة اصحاب الراي المخالف.

من هنا لا يمكن ان تقبل العوائل الحاكمة في الخليج بمبدأ المشاركة في الحكم مع فئات الشعب، ولا تقبل بان تتحاكم الى قانون او تعمل وفق خطوط عامة متفق عليها من الجانبين. ومع ذلك فحين تحل ساعة المحنة لسبب داخلي او

البقية على صفحة ٤

لا حقوق للانسان

كان لتقرير منظمة العفو الدولية الخاص عن البحرين الذي صدر في مايو الماضي، وما تبعه من مقالات صحفية ومقابلات اذاعية بالاضافة لما نشر في التقرير السنوي لعام ١٩٩١ اثار ايجابية ازعجت السلطة التي لم تتوقع ان يتم فضح انتهاكاتها لحقوق الانسان خصوصا بعد ازمة الكويت والتغييرات العالمية الجارية. ولم تتوقع حكومة آل خليفة ان يتم استجوابها من قبل المؤسسات الدولية بما في ذلك لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة عن ممارساتها الارهابية ضد ابناء البحرين.

وبما ان هذه الايام هي ايام حرجة للسلطة فقد شرعت في تحسين بعض القشور غير الجوهرية، مثل اعادة جوازات الذين اطلق سراحهم، وعدم القيام بحملات اعتقالات واسعة النطاق كما كان يحدث بين فترة واخرى.

الا ان الوضع الحقيقي لم يتغير. فلا زال المعتقلون ممنوعين من الزيارة الشهرية (المعتقل السياسي يسمح له بمقابلة اهله كل شهرين او ثلاثة اشهر). ولا زال المعتقلون محرومين من عطلهم السنوية (٣٦ يوما سنويا). ولا زالت الظروف القاسية في سجون جو والقلعة لم تتغير بالرغم من الاضرابات الشهرية للمعتقلين السياسيين.

ان المطلب الرئيسي هو الافراج عن جميع المعتقلين واجراء محاكمات عادلة بحضور مراقبين دوليين للاشراف على سير المحاكمات، بالاضافة لتقديم جميع ضباط المخابرات للمحاكمة بتهمة التعذيب وشتم المعتقدات.

ماذا تغير بعد ازمة الكويت؟

عندما تحررت الكويت اعتقد الكثيرون ان الوضع السياسي سوف يكون باتجاه الانفتاح والمشاركة الشعبية من اجل اصلاح المؤسسة السياسية الخليجية المعتمدة على الآلة القبلية المتخلفة. خصوصا وان ازمة الكويت اثبتت عجز التركيبة الحاكمة عن تعبئة الجماهير وحشد الطاقات. ولكن ما حصل بعد الازمة لا يدل على ان تغييرا طرأ على النهج القبلي.

فاعلان دمشق مثلا الذي طلبت له الدول الخليجية كانتصار للتحالف العربي اصبح حبرا على ورق بعد ان رفضت دول الخليج انتشار قوات مصرية او سورية على اراضيها، وبقي الوجود الاجنبي هو الاساس. والخلافات بين آل خليفة وآل ثاني تزداد كل يوم بدلا من الوئام والوحدة، والحياة السياسية التي سبقت الغزو عادت الى ما كانت عليه.

نعم تغيرت بعض الامور الطفيفة، مثلا اهل البحرين كانوا ممنوعين من السفر الى ايران وسوريا. اما الآن فتسمح حكومة آل خليفة بالسفر وتعتبر ذلك منحة وكرامة تتفضل بها على اهل البحرين. تماما كما يعمل السجّان الذي يعتقل البريء ويحرمه من كل شيء ثم يسمح له بالخروج من الزنزانة لمدة ساعة يومياً، ويعتبر ذلك تفضلا منه ورحمة. فآل خليفة يتبجحون الآن بانهم سمحوا لاهل البحرين بالسفر بحيث بلغ عدد المسافرين الى ايران قرابة ٢٥ الفا شهريا. بينما بلغ عدد المسافرين الى سوريا ٣٠ الفا شهريا.

من جانب آخر دعت الحكومة شباب البحرين لتسجيل اسمائهم من اجل العمل في بناء الكويت واعلن رئيس وزراء آل خليفة انه يضمن عودة وظائف من يذهب الى الكويت، هذا اذا كان من يذهب هناك لديه وظيفة. فالعاطلون عن العمل في البحرين يبلغ عددهم ٢٠ ـ ٢٥ الفا، والكثير ممن يتم اعتقالهم يمنعون من العمل بعد اطلاق سراحهم. اما من يتجرأ ويترك عمله من اجل الذهاب الى الكويت فيعتبر مغامرا، لان الوعود القبلية في هذا الزمن ليست مضمونة اذ لا يوجد في قاموس آل خليفة وغيرهم اي شرف للعهد.

قواعد عسكرية في الكويت

تستعد الكويت لتقديم طلب رسمي للولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا لاقامة قواعد عسكرية لها في الكويت من اجل حماية الامارة. وذكرت المصادر انه في الوقت الذي تتواجد فيه حاملات الطائرات الاميركية في المنطقة فانه من المتوقع ان يغادر ما بقي من القوات الامريكية في الكويت وعددهم ٢٧٠٠.

وصرح مسؤولون بريطانيون ان النية تتجه لعقد اتفاقيات تدريب عسكري ومناورات مشتركة، لان التواجد العلني من شانه ان يقلل من شأن دول الخليج. وذكرت مصادر صحافية ان اعلان دمشق فشل الشهر الماضي بسبب معارضة الكويت لتواجد المصريين والسوريين على اراضيها وما قد يترتب على ذلك من آثار اجتماعية الامر الذي اغاظ المصريين لتفضيل الغربيين عليهم.

وكان وزير الخارجية الكويتي سالم الصباح قد صرح للتلفزيون البريطاني الشهر الماضي، ان الكويت لا تنوي التسامح مع العرب المقيمين في الكويت وانها ستستمر في سياستها لاخلاء الكويت من فئة «بدون» وهم الكويتيون المحرومون من الجنسية. وعندما قالت مقدمة البرنامج ان فئة «بدون» هم كويتيون اعترض الوزير قائلا «دعيني اصحح كلامك، هؤلاء ليسوا كويتيين، هل تسمين اولئك المتواجدين في بيرمنجهام بريطانيين» ويقصد الجاليات الهندية والباكستانية التي استوطنت بريطانيا وحصلت على الجنسية البريطانية. وكان رد الوزير مذهلا لمقدمة البرنامج.

حكام قطر يطلبون ما ليس لهم

الممارسات المتناقضة لحكام قطر تجاه الخلاف مع البحرين لا تدل على نية صادقة من آل ثاني في الوصول الى حل حقيقي ودائم للخلاف الذي يعود الى سنين طويلة.. ففي الوقت الذي يرددون فيه رغبتهم في حل النزاع بالطرق الاخوية يلجأون الى اساليب لا تمس الى الاخوة التي يزعمونها بشيء. بل انهم عادوا الى ما كانوا مارسوه في العام ١٩٨٦ من لجوء الى القوة والغطرسة واعتبارهما الاسلوب الامثل لحل النزاع. ففي ذلك العام ارسلوا اربع طائرات مروحية عسكرية للهجوم على جزيرة فشت الديبل. واخذوا ٢٩ عاملا تابعين لشركة بلاست نيدام الهولندية معتقلين الى الدوحة. حدث هذا في وقت كانت فيه مساع خليجية للوصول الى حل ينهي الازمة بموافقة الطرفين.

وفي اواسط اغسطس الماضي عاد آل ثاني الى بداوتهم مرة ثانية، ظنا منهم ان القوة هي الوسيلة الكفيلة للسيطرة على ممتلكات وحقوق شعب البحرين العريق. ففي هذه المرة دخلت سفينة حربية قطرية مزودة صواريخ اكزوسيت فرنسية الصنع المياه المحيطة بجزيرة فشت الديبل التابعة للبحرين، مما اضطر سفينة تابعة لخفر السواحل البحريني الى مرافقتها حتى تخرج من المياه الاقليمية للبحرين. وامام هذه الاستفزازات المتكررة طلبت حكومة البحرين من سفنها العسكرية العودة الى مياهها الاقليمية. وكانت هذه السفن تقوم بمرافقة السفن التجارية الكويتية الى المياه الاقليمية لدولة الكويت ومنها.

جدير بالذكر ان آل ثاني يقومون بهذه الحماقات في الوقت الذي كان فيه سعي لحل الازمة بالطرق الدبلوماسية. فقد قرر حكام قطر انفسهم عرض القضية على محكمة العدل الدولية في لاهاي وذلك في اوائل يوليو الماضي. وليس واضحا الاسس التي استندوا عليها في مطالبهم هذه. فكل الوثائق المدونة، ومنها وثائق وزارة الخارجية البريطانية تدل على ملكية البحرين لهذه الجزر جميعا. بل ان شبه جزيرة قطر نفسها خضعت للبحرين فترة من الزمن ولم يكن آل ثاني يحكمونها الا منذ فترة قصيرة نسبيا. واذا كانت البحرين تنازلت عن حقها في شبه جزيرة قطر بما في ذلك منطقة الزيارة التي كانت تدين بالولاء للبحرين فترة طويلة من الزمن، فهذا لا يعني التخلي عن جزيرة حوار او غيرها من الجزر التابعة لدولة البحرين. واللقاءات التي عقدت في يونيو ١٩٣٧ بين حاكم البحرين حمد بن عيسى الخليفة وحاكم قطر عبد الله بن قاسم آل ثاني لم تكن سوى حول الزيارة وقبيلة نعيم، وليس حول بقية الجزر التي حاول آل ثاني اثارتها من جديد. وفي ذلك العام مارس آل ثاني الاسلوب ذاته كوسيلة لحل الخلاف. فقام حاكمها بتعبئة عامة ووفر رجالا لمهاجمة الزيارة وقبيلة نعيم التي تدين بالولاء لدولة البحرين. فهاجمت قوات قطر الزيارة في الاول من يوليو ١٩٣٧ وقتلت ٢٠ من نعيم وفر اللاجئون الى سواحل البحرين. وما زاد الامور تعقيدا هو عدم رغبة الحكومة البريطانية التي اخضعت المنطقة باسرها لحكمها المباشر في اعطاء البحرين حقوقها المشروعة. ولم يأت القرار البريطاني بملكية البحرين لهذه الجزر الا متأخرا. فقد اصدر الحاكم البريطاني في المنطقة قراره بتبعية جزيرة حوار للبحرين في العام ١٩٣٩. تبعه قرار آخر في العام ١٩٤٧ بتبعية جزيرة فشت الديبل وجزيرة جرادة للبحرين.

ويتضح رأي الحكومة البريطانية في الخلافات الحدودية من خلال الرسالة التي بعث بها المقيم السياسي في الخليج الجنرال بيلي الى مكتب الهند - لندن في يوليو ١٩٣٦ والتي يقول فيها: «ليس هناك حل الا ترك الحرب (بين البحرين وقطر) تأخذ مجراها».

اما المسعى الدبلوماسي الآخر لحل الخلاف فهو الوساطة الخليجية التي تزعمتها السعودية. وكانت مساعي السعودية والامارات١٩٣٧امان في العام ١٩٨٦ نجحت في تطويق الخلاف وعدم تطوره ليصبح نزاعا مسلحا بين البلدين، الا انه توقف عند الحد ولم ينجح في ايجاد حل جذري ونهائي. واما الوساطة السعودية في اوائل يونيو الماضي فكان نصيبها الفشل كما كان متوقعا وخلافا لما بثته وسائل الاعلام السعودية. ويمكن ان يعزى هذا الفشل الى ان السعودية نفسها يمكن اعتبارها طرفا في هذا النزاع كما كانت من قبل. فهي اقتطعت اجزاء كبيرة من اراضي قطر الجنوبية الشرقية ومنها خور العديد الذي كانت الدراسات الجيولوجية الاولية تشير الى احتوائه على كميات ضخمة من النفط.

وكانت السعودية نفسها تعارض اي مسعى بحريني للتنقيب عن النفط في المياه الواقعة بينها والبحرين. وكان العقد الذي وقعته حكومة البحرين و(شركة نفط بحرين - حركن) يقضي بالتنقيب عن النفط في هذه المياه. ومن المقرر ان يجري حفر أول بئر نفطي في فشت الجارم في شهر اكتوبر القادم على ان ينتهي العمل فيه في يناير ١٩٩٢. ويرى خبراء النفط ان احتمالات الحصول على كميات ضخمة من النفط في هذا الحقل كبيرة جدا. وفشت الجارم يقع بين حقل عوالي البحرين في جنوب غرب البحرين وحقل ابو سعفة الذي تتقاسمه البحرين والسعودية، ولكن مسؤولية استخراج النفط وتصديره موكلة الى الحكومة السعودية وحدها. ويقول خبراء النفط ان السعودية عارضت، ولا زالت تعارض، مساعي البحرين للتنقيب عن النفط في فشت الجارم.

وتأتي المعارضة السعودية هذه في اطار مساعي آل سعود في حرمان البحرين من ان يصبح بلدا نفطيا ومحاولتهم اخضاعها لسيطرتهم السياسية والاقتصادية كما يجري الآن. وكانت السعودية نجحت الى حد كبير في فرض سيطرتها على قطر وهي تسعى جاهدة لاخضاع بقية دول الخليج لها بشتى الوسائل والاساليب. ويتجلى ذلك في البحرين من خلال «المعونات» التي تقدمها السعودية لها في صورة مدرسين للغة العربية والدين وليس لهم من هدف سوى نشر المذهب الوهابي الذي يرفضه المسلمون عموما وشعب البحرين على وجه الخصوص. وتسترت السعودية طوال هذه الفترة وراء قطر بمحاولتها الظهور بمظهر الوسيط بين البلدين المتنازعين. وهي تطمح، على اقل تقدير، في تأجيل برامج البحرين ومساعيها للتنقيب عن النفط، وهو ما تحاول قطر تحقيقه ايضا، وهما معا يشتركان في هذا الهدف مع اختلاف الادوار.

وجدير بالذكر ان اسلوب التهديد بالقوة الذي يمارسه آل ثاني هو الاسلوب ذاته الذي مارسه آل سعود في حسم خلافاتهم الحدودية مع الكويت والامارات وقطر وعمان واليمن، ونجحوا في اقتطاع ما يحلوا لهم من اراضي الآخرين.

هؤلاء المستبدون.. من يواجههم؟

انهم يتعبون على الذقون، ويشترون الضمائر، ويتلاعبون بالالفاظ ويكذبون على الناس، ويمارسون ابشع وسائل الغش والسرقات. انهم لا يعترفون بالانسان، ولا بكرامته، ولا بحقه في الحياة. وكل ما يؤمنون به هو انهم خلقوا ليأكلوا ويظلموا الناس، ويمتصون الدماء ويفسدون الاخلاق. فلا جنة ولا نار، ولا حساب ولا عقاب. ان لم يفصحوا بذلك فهم يؤمنون به وتدل سياساتهم عليه. كيف يتصرف الديك الوادع مع ثعلب ماكر يستدرجه الى حتفه وينقض عليه في ساعة الغفلة؟ كيف لا يهزم صاحب القلب الطيب امام المخادعين والمنافقين الذين تفرسوا في الغش والكذب والزور؟ وكيف يتعايش انسان يؤمن بالله واليوم الآخر مع ثلة لا تعترف للدين بدور في حياتها، ولا تؤمن بقيم الانسان ومثله وحقه في الحياة الحرة الكريمة. فالانسان عندهم ليس سوى لحم وعظم، يكفيه من الحياة ما يسد رمقه، ولا حاجة له في اي شيء آخر مما يتعلق بانسانيته وبعقله ومشاعره.

حين يكون الانسان في نظر الحاكم آلة يحركها كيفما يشاء ومتى يشاء ينتهي الوجود، ويتراجع المجتمع، ولا تقوم لامة قائمة. وما اعجب هؤلاء الذين يعتمدون في وجودهم وسلطانهم على قوى الكفر والاستغلال ويستعينون بذلك لمواجهة شعبهم وامتهم، وهدفهم من كل ذلك البقاء في الحكم ومزاولة الفساد والافساد. هؤلاء ليسوا في ميزان الواقع ممن يحسب له حساب، ومن هنا فلسنا نرى في امتنا الا الضعف والخور. فالعدل اساس الملك ورضى الشعب عن الحاكم هو مفتاح القوة وسر النجاح وسبب احترام الآخرين للبلاد. ومادام هذا العدل غائبا فليس هناك ما يشد المحكوم الى الحاكم، وليس هناك ما يجعل الحاكم واثقا من ولاء شعبه، ومادام همه البقاء في الحكم بثمن، فليس هناك سوى الاستجداء وبيع الكرامة للقوى الاجنبية الطامعة في البلاد وخيراتها. وما هذا التحالف الشيطاني بين حكامنا في الخليج ودول الغرب الا على حساب الشعب. فالحرية مفقودة والعدل غائب عن الحكم والوحدة بين الحكومة والشعب لا وجود لها، وبالتالي فليس هناك بنية اجتماعية او سياسية تبرز البلاد قوية متماسكة تفرض نفسها على الآخرين من موقع الند بالند.

ما العمل اذا؟ وما هو الطريق لاعادة الكرامة الى البلاد؟ والى متى سيظل الوضع الراهن قائما؟ وماهو دور الشعب في احداث هذا التغيير؟ وعلى اي اساس يجب ان يكون التغيير؟

بالامس سمعنا كيف حاولت فئة صغيرة من المتشددين السياسيين في الاتحاد السوفياتي الانقلاب على الحكم الذي قضى على جانب كبير من الاستبداد الحزبي وخنق الحريات وسياسات القمع والاضطهاد. ولكن المحاولة باءت بالفشل لان الشعب ابى ان تمر تلك المحاولة بنجاح. فذلك يعني بالنسبة له رجوعا كبيرا الى الوراء وتخليا عن الانجازات على مستوى الحريات والمشاركة والانفتاح ومنع الاستبداد. وامام رغبة الشعب فشلت المحاولة واسقط في ايدي المتآمرين. هكذا تكون الشعوب حين تتذوق الحرية وتعرف ما لها وما عليها وترفض الاستسلام لقوى الظلم والقمع والاستبداد. لو حدث مثل ذلك في بلادنا لنجح لاسباب منها ان اي تغيير سياسي سيكون محل ترحيب شعبي واسع، ولان قوى الاستخبارات والجيش انما هي موجهة من حيث التربية والتدريب لمواجهة الداخل وليس الخارج، اليس الامر صحيحا في حالة الاحتلال العراقي للكويت؟

مادام الحكم الظالم مسيطرا ومدعوما بكل الخبرات التقنية الحديثة في مجالات قمع المعارضة وتكميم الافواه وتعذيب المجاهدين، فسوف تظل صرخات الحرية غير مسموعة وغير مقبولة. ومادام اللجوء لارهاب المناضلين هو الاساس الذي يعتمده الحاكمون لمواجهة المطالب الشعبية العادلة، فسيظل الوضع غامضا ولا يبشر بخير. اننا نؤمن بدور الشعب في تعبيد طريق الحرية وصنع الامجاد والمواقف، ولذلك فليس هناك مجال لاحداث التغيير الا بارادة شعبية قوية وتصميم جماهيري ثابت. وليس هناك مجال لان يتبنى الآخرون مطالبنا ويدافعوا عنا وعن قيمنا ومثلنا، فالحمل الثقيل لا يقوم به الا اهله. والاهداف الكبرى لا ينهض من اجلها الا ذوو الهمم الرفيعة والطموحات الواسعة. وشعبنا قادر على تحقيق ذلك فيما لو حركت فيه مشاعر العزة والكرامة وتصدر الامور رجال مسؤولون يؤمنون بالحرية والكرامة ولا يعتمدون على احد الا الله وإلا حكمتهم في الامور ونظرتهم الواقعية.

تطورات الازمة بين قطر والبحرين

في بداية الشهر الماضي تقدمت حكومة قطر بمذكرة الى محكمة العدل الدولية في لاهاي طالبة قرارا من المحكمة يحدد «سيادة» دولة قطر على جزيرة حوار وبعض الجزر الصغيرة الاخرى. بعد ذلك اعلنت حكومة البحرين عن طريق وزارة الخارجية انها تسلمت نسخة من المذكرة القطرية، وكانت محكمة العدل هي التي ارسلت النسخة الى حكومة البحرين وقتها قالت وزارة الخارجية عن طريق مصدر مسؤول انها سوف ترد على مزاعم حكومة دولة قطر بعد ان يتم تدارس الموضوع من كل جوانبه. وكان جواب البحرين في نهاية الاسبوع الثالث من شهر اغسطس الماضي حيث طالب باجتماع اللجنة الثلاثية المكونة من السعودية والبحرين وقطر بفرض حل الخلاف دوليا. وحتى كتابة هذه السطور لم يتضح رد قطر على المقترحات البحرانية الاخيرة.

تفسيرات للتطور

ذكر بعض القريبيين من مصادر معلومات حسنة الاطلاع ان تصرف النظام القطري المفاجيء والمتطرف انما جاء بعد حل خلاف حدودي بين قطر والسعودية في الفترة الاخيرة، وذلك بعد أن تنازلت قطر عن شريط حدودي كان مصدر خلاف، وعليه حصلت قطر على الضوء الاخضر من السعودية للقيام بتصرف من هذا النوع او اقل من ذلك في احسن الاحوال.

هذا الاقتراح يظل اقوى الاحتمالات لان الدعم السعودي هو الاهم. وايضا السعودية لها تأثير كبير على البحرين من الناحيتين السياسية والاقتصادية. فالبحرين ترغب بشتى الطرق الحفاظ على علاقاتها الخاصة مع السعودية لان ذلك يخدم امن النظام ولان البحرين تشترك مع السعودية في حقل ابي سعفة النفطي الذي ينتج حوالي ٧٠ الف برميل يومياً. هذا في الوقت الذي تشير فيه الاحصائيات الرسمية الى ان بترول حقل البحرين في جبل الدخان سوف ينضب كليا قبل نهاية القرن الحالي.

يعني ذلك ان السعودية تستطيع ان تؤثر على موقف البحرين بشدة.

● ويذكر البعض ان البحرين على علم بالمؤامرة وينسبون الخبر لرئيس الوزراء. والملاحظ ان البحرين لم تستقبل اي مسؤول سعودي منذ عدة اسابيع على عكس العادة. وقد يكون السبب في ذلك هو فصل الصيف وقلة النشاط الدبلوماسي فيه. ويذكر مصدر ان سبب التحسن السريع في العلاقات التجارية والسياسية بين البحرين وايران يرجع الى التطور نفسه الى حد كبير.

وهناك رأي آخر في هذا المجال، ويقول هذا الرأي ان السعودية اخذت اراضي قطرية عنوة باستعمال القوة. وقامت بانشاء خط برّي بين السعودية والامارات دون الحاجة للمرور بأراضي دولة قطر. في الماضي كانت قطر تحصل على عائدات من تجارة الترانزيت من جراء دخول السيارات الراغبة في الذهاب الى الامارات من السعودية. والاهم من ذلك خسارة قطر نقطة استراتيجية ومعنوية. ويقول الرأي ان ردة فعل قطر على التصرف السعودي تمثلت بقيام قطر بتقديم القضية الى محكمة العدل الدولية خلافا لما تم الاتفاق عليه في اللجنة الثلاثية وهو ان الخلاف يجب ان يحل في البيت الخليجي. المعروف ان الخلاف بحد ذاته مصدر فخر للسعودية بمعنى انها الدولة الوسيطة فقط. كما ان حل الخلاف وديا كان سوف يقوي موقع السعودية كدولة قائدة في المنطقة.

وذكر احد المصادر ان احد مستشاري حاكم قطر اعد مذكرة طويلة «مرفقة بالادلة» تؤكد سيادة قطر على الجزر وان ذلك شجع حاكم قطر على القيام بالخطوة الخارجة على نظام التعامل بين دول الخليج.

وذكر كذلك ان الشيخ عيسى، حاكم البحرين قد انتقد مجلس التعاون الخليجي في احدى جلسات ايام الجمعة في الآونة الاخيرة حيث قال ان مجلس التعاون فاشل وليس بامكانه حل الخلافات بين الدول الاعضاء فضلا عن تحقيق نتائج اقتصادية.

وبسبب الخلافات بين قطر والبحرين تم الغاء عدة اجتماعات وزارية لمجلس التعاون منها اجتماع كان المفترض ان ينعقد في الدوحة يجمع وزراء المالية. كما ان الخلاف عكر على آل خليفة والوزراء الاستمتاع بالنقاهة في فصل الصيف، حيث الاجتماعات المتكررة والاجازات القصيرة، وذلك للمرة الثانية في عامين متتالين.

شبح الحرية المخيف يمنع التغيير السياسي في الخليج

لقد بات واضحا ان قرار وقف اطلاق النار في حرب الخليج الثانية لم يكن لاعتبارات عسكرية بل سياسية بحتة. فالقوات العراقية كانت تنهزم في ارتباك لم تشهده الاصحراء سيناء عام ١٩٦٧ بل واكثر، وفلول الحرس الجمهوري تتراجع الى وسط العراق، ومراكز الاتصال والتحكم التابعة للجيش العراقي كانت مدمرة الى درجة لم تعرف وحدات منه بقرار وقف اطلاق النار الا بعد مضي ١٢ ساعة على اعلانه.

لقد كان القرار سياسيا، في وقت لم يكن الاتحاد السوفياتي في وضع يمكنه من تهديد القوات الاميركية وحلفائها، ولا حتى بالكلام او الاعتراض العلني. كان القرار سياسيا لابقاء صدام حسين في سدة الحكم في بغداد ومنع الانتفاضة الشعبية في جنوب العراق وشماله من الانتصار واقامة حكم ديمقراطي في العراق.

وببقاء حزب البعث بقيادة صدام او غيره، وبعدم الوصول الى نتيجة حاسمة حول مستقبل اكبر دولة عربية مشرقية، حققت اميركا وحلفاؤها عدة اهداف لا نريد الدخول في تفاصيلها، من حلحلة القضية الفلسطينية وموضوع الرهائن وغير ذلك احد هذه الاهداف هو ابقاء الاوضاع السياسية في دول الخليج كما كانت عليه قبل الغزو العراقي للكويت.

فلو انتصرت القوى الشعبية في العراق وامكن اقامة حكومة ديمقراطية تدعو لانتخابات عامة ونزيهة، وتختار رئاسة الدولة ونواب الشعب ومجلس الوزراء بناء على الكفاءة وعلى رغبات المواطنين لحدث وضع جديد في المنطقة. هذا الوضع كان سيرغم حكومات دول الخليج وفي مقدمتها السعودية على نبذ النهج الاستبدادي واللادستوري الذي تعيشه المنطقة.

وهكذا فان استمرار تازم الوضع العراقي الداخلي، وبقاء نظام الدكتاتورية اعطى مبررا لحكومات الخليج ان تستمر في نهجها القديم وتصر على منع الشعب الخليجي من المشاركة في اختيار حكوماته ومحاسبتها. وهنا بيت القصيد، فموضوع المحاسبة، والمسؤولية هو من المواضيع الشائكة التي تحسب لها الحكومات، مهما كان نوعها، الف حساب. ففي الدول الديمقراطية يتعرض الوزراء والمسؤولون لاستجواب نواب الشعب عن مصاريفهم ومصالحهم التجارية التي تتعارض مع طبيعة المنصب الرسمي. وخلاصة الامر ان حكومات السعودية والكويت ودول الخليج الاخرى تستغل غياب الديمقراطية عن العراق لتمديد فترة بقائها على ما هي عليه.

اسباب اخرى

هناك اسباب اخرى تدعو لليأس من امكانية اقامة حياة ديمقراطية واحترام حقوق الانسان واطلاق الحريات في دول الخليج. هناك مثلا طريقة توزيع الثروة، فالعوائل الخليجية الحاكمة تنهب الجزء الاكبر من عائدات النفط، وتتصدق بما تبقى على ميزانيات دولها، ثم تشارك في ما تعطيه لهذه الميزانيات بالصرف على شؤونهم العامة. فالوزير الخليفي او السعودي، يحصل على حصة الاسد من المدخول الوطني، كما يحصل على ميزانيته كمسؤول رسمي في الحكومة. هذا الوزير سيكون آخر من يتحمس لاقامة حياة برلمانية، وتعريض نفسه لاسئلة نواب الشعب حول مصاريفه وحول سؤال «من اين لك هذا».

وهناك مثلا مشاركة الوزراء والمسؤولين في الحياة التجارية، ودخولهم السوق كمنافسين للتجار، بينما هم يتولون الامور التشريعية والتنفيذية في البلاد، وهما امران لا يلتقيان في المجتمعات المتحضرة، والتي تمنع المسؤول الرسمي من استغلال منصبه العام لزيادة ثروته الخاصة. فالتاجر البحراني او السعودي ينافس الامير فلان (الذي هو تاجر ايضا)، غير ان الامير هو وزير للاسكان او العدل او ما شاكل وبالتالي يخوله منصبه وما يوفره من معلومات عن المناقصات وغيرها من شؤون التجارة لان يكون في موقع افضل من ذلك الذي يحتله المنافسون من خارج العوائل الحاكمة او الوزراء.

هذا الخلط بين المناصب الرسمية والمصالح التجارية، وذلك النهب من الثروات الوطنية يعتبران عاملين كبيرين امام رضوخ مشايخ وامراء الخليج للمطالب الشعبية باقامة حياة نيابية وفسح الحريات للمواطنين.

من جهة اخرى، فان اميركا والدول الغربية تنظر لقضايا حقوق الانسان والديمقراطية في دول العالم الثالث بناء على المكانة الاقتصادية لهذه الدولة او تلك. فالدولة موزعة لدى رجل الكونغرس الاميركي او عضو البرلمان البريطاني (معظمهم)، الى معسكرين من ناحية العلاقة الاقتصادية بالغرب. معسكر دول مفيدة، ومعسكر دول مستفيدة. فالدولة المستفيدة يتم محاسبتها على سجلها تجاه حقوق الانسان، وتجاه الديمقراطية والحريات العامة. فكما قالت وزيرة الدولة البريطانية للشؤون الخارجية السيدة ليندا جوكر، بما معناه ان المساعدات التي ستقدمها بلدها للدول ستعتمد من الآن فصاعدا على مدى احترام هذه الدول لحقوق مواطنيها الانسانية واكثر من ذلك على نوعية النظام، ان كانت لديها شرعية شعبية ام لا. ومثل ذلك صرح جيمس بيكر وكثير من المسؤولين في فرنسا والمانيا واليابان وغيرها من الدول الصناعية التي تقدم مساعدات لدول العالم الثالث.

اما الدول المفيدة، وتدخل دول الخليج في قائمة هذا الصنف فان التعامل معها فيما يخص اوضاعها الداخلية وشكل حكوماتها لا تحكمه نفس المعايير. فمقاييس حقوق الانسان والديمقراطية لا تطبق على التعامل مع الدول التي يستفيد الغرب منها اقتصاديا واستراتيجيا. بل لا نتجاوز الحقيقة كثيرا اذا قلنا ان من مصلحة الغرب ان تستمر الاوضاع الراهنة في دول الخليج كما هي عليه، حتى لا تتعرض مصالح الغرب للخطر.

تنبع هذه النظرة من قناعة لدى خبراء العلاقات الدولية في الدول الغربية بان البديل الديمقراطي لحكومات الخليج لن يكون على مستوى الخضوع والانقياد الذي تحتله العوائل الحاكمة. ففي منطقة تضم ٦٥٪ من احتياطي النفط العالمي، وفي منطقة تعتبر من اهم الاسواق استهلاكا لبضائع الغرب وتمتلك قوة شرائية كبيرة، يعتبر من العبث محاولة هز الاوضاع السياسية في الداخل، وتشجيع الحريات، حيث ان ذلك قد يفرض نوعا من التكافؤ في التعامل بين هذه المنطقة والدول الصناعية.

وهكذا تلاقت مصالح العالم الغربي الحر مع مصالح انظمة تعتبر من اعتق الدكتاتوريات في العالم. وتضافرت الاسباب بحيث اصبحت الحضارة الغربية ذات الحريات الواسعة مع اكثر الحكومات رجعية. ولذا كان قرار واشنطن بايقاف الزحف على البصرة وانقاذ رأس صدام حسين بعد ان تم قطع رجليه ويديه وارعاب قلبه، لكي يبقى الوضع الراهن في الخليج على ما هو عليه. وبحق فان التحالف الغربي الخليجي في الحرب الاخيرة كان الى آخريوم.

المظاهر الثقافية للوجود الامريكي في الخليج

فيما يستمر الحديث في الكويت حول الطلب الذي تزمع حكومة آل الصباح التقدم به للحكومتين الامريكية والبريطانية بوضع البلاد تحت حمايتهما للسنوات العشر المقبلة لم يشر احد الى استمرار الوجود العسكري الامريكي في البحرين، ذلك الوجود الذي كان موجودا منذ العام ١٩٧١، اي منذ الانسحاب البريطاني من الخليج وازداد رسوخا منذ بداية الازمة التي سببها الاحتلال العراقي للكويت العام الماضي. ومن الطبيعي ان تطرح تساؤلات كثيرة واعتراضات على الخطوة الكويتية، ولعل هذه الخطوة تتسبب في تعطيل العملية البرلمانية في الكويت لفترة اطول. فالمتوقع ان يعترض مجلس الامة الكويتي على هذا الطلب لانه يعني العودة بالبلاد ثلاثين عاما الى الوراء.

الطلب المزمع تقديمه لواشنطن ولندن مطروح الآن على المجلس الوطني، وهو البديل الذي انشأته حكومة آل الصباح لمجلس الامة قبل الغزو العراقي العام الماضي. وهو يجيب على كثير من التساؤلات المطروحة حول الثمن الذي ستقدمه الكويت للولايات المتحدة الامريكية مقابل تحرير البلاد من الاحتلال العراقي. ولكن هناك الكثيرين من الكويتيين الذين سوف يعترضون على المشروع فيما لو كان هناك برلمان منتخب اي مجلس امة.

اما في البحرين فان القواعد العسكرية الامريكية في البلاد موجودة، كما اسلفنا، منذ العام ٧١، وهناك وجود عسكري كبير في البلاد حيث تقوم الطائرات الجوية الامريكية بطلعات يومية الى العراق طبقا لقرارات وقف اطلاق النار بعد هزيمة العراق. ولكن ماذا تستفيد

البحرين من هذا الوجود؟ لعل الاهم في هذا المجال ما يحصل عليه آل خليفة من اجور مالية من قبل الامريكان مقابل التسهيلات المقدمة لهم. وتقدر هذه العائدات بين ١٠٠ و ٣٠٠ مليون دولار سنويا. ولكن اين تذهب هذه العائدات؟

المطلعون على الامور يؤكدون ان هذه العائدات المالية تذهب مباشرة الى الاسرة الحاكمة وليس الى خزينة البلاد. وميزانية البحرين السنوية لا تتضمن شيئا من هذه العائدات. وهذه الصفقة الكبيرة وامثالها هي التي تقوي ظهر آل خليفة ماليا وسياسيا. فهم يحصلون على اموال ودعم سياسي امريكي في مقابل اعطاء اراضي البلاد كقواعد للامريكيين. ومن جانبهم، يتحاشى الامريكيون الاشارة الى الاوضاع الداخلية في البحرين لكي لا يحرجوا آل خليفة. وليس متوقعا من واشنطن الضغط على القبيلة الحاكمة لتقديم تنازلات سياسية للمعارضة. وبالتأكيد فانها لن تطالب الحكومة باجراء انتخابات او السماح باي نوع من الحريات لان ذلك من شأنه فتح المجال للتساؤلات حول وضع القواعد الامريكية.

ومن جهة اخرى تشهد البلاد تنامي ظاهرة الثقافة الامريكية حيث تنتشر المطاعم الامريكية ذات الطعام السريع، وما فيها من مظاهر للتفسخ والتأمرك الاخلاقي. وهناك ما يستتبع الوجود الامريكي من حوانيت ومراقص ونواد ليلية وغيرها. كل ذلك لان آل خليفة يطمعون في ما يوفره التواجد الامريكي من دعم مالي وسياسي لوضعهم. اما الضحية فهم ابناء الشعب الذين يحرمون من ابسط انواع الحرية والرفاه الاقتصادي.

الوعود القبلية الكاذبة

تَرنّم صادحُ الاحرار مجدا ... فهدّ الظلم والطغيان هدّا
لـه في الكون صوت جهوري ... يهز صداه حكما مستبدا
ونسمع فيه شقشقة الليالي ... ونعشق فيه اصرارا وجدّا
فياخذ من مشاعرنا هواها ... ويسلب من خفايا النفس حقدا
صداحك ايها الطير المغدى ... يشد القلب للترنيم شدا
ويبعث في صمائرنا حياة ... فيصبح شعبنا للبطش ضدا
اتدري ما الحياة بدون عز ... اتعرف كيف يغدو الحر عبدا
اترضى ان تعيش بلا وجود ... وتحيا نعجة تقتات قدّا
ترنم ايها الصوت المدوي ... على الاغصان أنّى شئت فردا
فانت بشدوك الارقى هذا ... اهجت بقلبي الولهان وجدا
تطير بدوحها حرا طليقا ... وبين نخيلها تزدان قدّا

*****

قوى الطغيان لا ترضى لشعب ... يُكبّل رغم جلاديه قيدا
يحين غدا لغورباتشوف شأن ... على اصلاحه كادوه كيدا
ودبر ضده الحزب انقلابا ... وكاد البطش يغشى الناس وردا
قوى التعذيب لا ترضى انفتاحا ... وتحصي الناس والإنفاس عدّا
وليس هناك فرق بين حزب ... وبين قبيلة للبطش تصدى
تعارض كل اصلاح جديد ... وتأبى ان يكون الوضع رغدا
ولا ترضى لشعب ذي طموح ... يرى في البرلمان له مردّا
بأن يبقى له في الارض شأن ... يصد الظلم والعدوان صدا
فليس الانتخاب من السجايا ... وليس الشعب أضحى مستعدا
فيرأي الشيخ منهاج البرايا ... وما يحكيه لا يحتاج ردّا
وكل الشعب يستهدي خطاه ... وحاشا ان ترى للشيخ ندا
وان اعطى بوقت الحرب وعدا ... باصلاح البلاد فكان عهدا
فان الوضع بعد الحرب يقضي ... بأن يبقى كلام الشيخ وعدا
كلام الليل يمحوه صباح ... وهل يغدو مزاح الشيخ جدّا

رفض الاصلاحات السياسية في الخليج.. لماذا؟ - البقية -

خارجي كثيرا ما يلجأ هؤلاء الى الشعب لمطالبته بالوقوف الى جانبهم والتصدي لهذا الخطر الذي يهدد حكمهم. ويبالغون في تقديم الوعود وطرح الرغبة في الاصلاح والاعتذار عن مساوىء الحكم. ولكن ما ان تنجلي المحنة حتى تعود حليمة الى حالتها القديمة وكان شيئا ما لم يحدث. وحكام البحرين ضالعون في هذا النوع من التعامل. ففي عام ١٩٥٦ عندما كانت الثورة الشعبية في اوجها كان آل خليفة يعدون اعيان البلاد من خارج الهيئة التنفيذية العليا بمراجعة الاوضاع الداخلية والتشاور معهم في المستقبل. ولكن سرعان ما تُبخرت تلك الوعود بعد اعتقال قادة الهيئة في مطلع نوفمبر من ذلك العام. وهكذا كان الحال عام ١٩٦٥ عندما انتفضت قطاعات شعبية في مقدمتها الطلبة وعمال النفط بحقوق برلمانية ونقابية. اما عندما جاء العدوان القطري على فشت الدبيل عام ١٩٨٦ واعتقلت القطرية اكثر من ٤٠ عاملا هنك جاءت بهم حكومة البحرين، فقد اتصلت السلطة بالاعيان من ابناء الشعب تطلب منهم الوقوف بجانبها ازاء العدوان الذي قام به آل ثاني. وحين حدث الاحتلال العراقي للكويت حدث الامر نفسه حيث ابدى آل خليفة نوعا من الليونة ووعدوا الناس خلال اللقاءات الخاصة باصلاحات سياسية بعد انتهاء الازمة. وكان آل سعود قد صرحوا بمثل ذلك. فقد ادلى الملك فهد خلال الازمة بتصريح قال فيه انه يعتزم انشاء مجلس استشاري في وقت لاحق.

لقد كانت الوعود كثيرة، ولكن شيئا منها لم يتحقق حتى الآن. وهذا ما يدعو الى القلق في الاوساط الشعبية، حيث تمر الازمات الدولية والاقليمية، الواحدة تلو الاخرى بدون ان يكون لها اصداء في منطقة الخليج. فحتى اكثر الانظمة استبدادا تغيرت واصبحت تتجه لشعوبها لاحداث نوع من الانفتاح السياسي معها والقبول بمشاركتها. بل ان التغييرات باتجاه الحريات والديمقراطية عصفت بالبلدان الاشتراكية وقلبت الانظمة فيها راسا على عقب. وبسبب التغييرات التي لم تعجب الكثير من المتشددين في الاتحاد السوفياتي حدث الانقلاب على غورباتشوف الشهر الماضي من قبل هذا الفريق الامر الذي كاد يؤدي الى حرب شعبية واسعة فيما لو لم يعلن الجيش السوفياتي حياده ويقف الى جانب الشعب الذي يرفض الاستبداد.

وهكذا اثبتت العوائل الحاكمة في الخليج انها اشد استبدادا من اي نظام آخر، حيث انها ما تزال الدول الوحيدة التي تعاني من استبداد العائلة (التي هي بمثابة الحزب المتماسك) وغياب اي مظهر للمشاركة السياسية. والمأساة الكبرى هي ان هذه الانظمة تلقى الدعم الغربي غير المحدود في قمعها لشعوبها، ولا تواجه بكلمة ساخطة من دعاة الديمقراطية وحمايتها في الولايات المتحدة واوروبا. ويبقى السؤال المطروح هو: الى متى سيظل هذا الوضع قائما، وكيف يقبل المجتمع الدولي باستمرار انظمة قمعية مستبدة في منطقة هي الاكثر اهمية من الناحية الاستراتيجية لبقية مناطق العالم. ان شعوب الخليج تنتظر الانفراج الموعود، فهي تتطلع لحياة دستورية تفتح المجال للعمل البرلماني وتحمي الحريات وتسمح بالمشاركة الشعبية في مجالات السياسة والادارة والتخطيط. انها شعوب تريد ان تحيا كما تحيا بقية الشعوب في العالم. ولا يكفيها ان تتوفر لها لقمة العيش وهي تعيش بين القضبان.